الإنتخابات النيابية ٢٠٢٢ والشائعات

LADE
LEBANESE ASSOCIATION FOR DEMOCRATIC ELECTIONS

مهارات
Maharat

#1: الإنتخابات النيابية ٢٠٢٢ والشائعات

.01 مقدمة:

"الدولار والمازوت كرشاوى لشراء أصوات الناخبين"

"إشكالات بين أحزاب سياسية حول من شارك في اقرار قوانين لم تقر حتى اليوم"

"اتهامات بين الأحزاب حول أموال غير شرعية وفساد في المؤسسات"

هذه عينة صغيرة من موجة شائعات وأخبار انتشرت بين الناس في كل المناطق اللبنانية خلال شهر آذار وهو الشهر الحاسم الذي تتحدد فيه أسماء كافة المرشحين الى الانتخابات النيابية التي ستجري في 15 أيار 2022، إذ أن يوم 16 آذار هو آخر مهلة لقبول الترشح و31 آذار آخر مهلة للعودة عن الترشح حسب الرزنامة الانتخابية.

شائعات تداولها الناس على أنها حقائق تبعا لمواقفهم السياسية و الأجواء الانتخابية. فإذا وافقت رأيهم السياسي سارعوا إلى نشرها عبر مواقع التواصل الخاصة والاجتماعية من دون التأكد من مصداقيتها. اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية أدى دون شك الى زيادة منسوب هذه الأخبار المغلوطة والمضللة في ظل أجواء سياسية واجتماعية صعبة يعيشها اللبنانيون.

في إطار مشروع "شِراكة" الذي تقوم به مؤسسة مهارات والجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات (LADE) بدعم من السفارة الهولندية، والذي يهدف الى مراقبة ديمقراطية العملية الانتخابية من خلال مراقبين منتشرين على الأراضي اللبنانية من الشمال الى الجنوب الى البقاع وجبل لبنان وبيروت، تقوم مهارات بالتعاون مع المراقبين والمراقبات على تجميع ما يتم تداوله من شائعات، تصاريح سياسية وأخبار مغلوطة ومضللة في كافة المناطق اللبنانية وتحليل هذه البيانات والأخبار المتداولة في مجتمعاتهم المحلية. ثم يقوم فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" من التحقق من صحة هذه الشائعات ليعاد نشر المعلومات المدققة. يغطي هذا التقرير الأول الفترة الزمنية الممتدة من 10 آذار 2022 الى 31 آذار 2022.

02. منهجية الرصد

بنت مهارات على تجربتها في رصد الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في فترة الانتخابات واعتمدت تقنية "الاصغاء الى المجتمعات المحلية" Social Listening لرصد وجمع المعلومات المتداولة حول العملية الانتخابية في هذه المجتمعات على الصعيد المحلي لاسيما عبر التطبيقات الخاصة مثل واتساب او على مواقع التواصل المفتوحة او حتى على الارض.

تم تدريب المراقبين والمراقبات (LTOs) على آلية جمع الشائعات والمعلومات المتداولة وكيفية تصنيفها وفق المنهجية المعتمدة في قاعدة بيانات تسهم في تحديد نوع المعلومات المنتشرة، درجة انتشارها، وتصنيفها، ما يساعد على تحليلها واختيار الأكثر تداولا منها للتحقق من صحتها.

ويقوم فريق الرصد في مهارات بتحليل هذه البيانات للوقوف عند أبرز ما يتداوله المواطنون لتحديد ما يعتبر معلومات مغلوطة ومضللة او خطاب كراهية.
ويتعاون فريق المراقبين مع فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز، الموقع الاخباري الذي تحتضنه مهارات، لاحالة أكثر الشائعات تداولا للتحقق من صحتها.

٤٢ LTOs من مختلف المناطق اللبنانية

وتضم وحدة التحقق من المعلومات صحفيين وصحفيات مدربين على أدوات وأساليب وتقنيات التحقق من المعلومات ويتم نشر نتائج التحقق من المعلومات من خلال تقارير تتبع منهجية واضحة لقياس صحة المعلومات المتداولة، وذلك في قسم التحقق "factometer" في مهارات نيوز وهو عضو في IFCN الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات.
ويساهم المراقبون في إعادة نشر المعلومات المدققة باستخدام نفس القنوات التي تم تداول المعلومات المغلوطة عبرها من أجل انتشار أوسع.

الأخبار المغلوطة والمضللة وتأثيرها على الانتخابات

لا يمكن تحقيق انتخابات حرة ونزيهة إلا عبر مشاركة دامجة وفرص متساوية ومعلومات موثوقة تساهم في تشكيل خيارات المواطنين بعيدا عن الدعاية السياسية والمعلومات المغلوطة والمضللة وخطابات التحريض والكراهية. ويأخذ هذا الأمر أهمية كبرى في لبنان الذي يشكل بيئة مشجعة لخطابات التضليل والتحريض والدعاية السياسية في ظل الانقسام السياسي السائد.

كما أن بيئة المعلومات المواكبة للعملية الانتخابية شهدت تحولا جذريا مع مواقع التواصل الاجتماعي وغيرت طريقة استهلاك الأخبار والمعلومات التي كانت محصورة بالإعلام التقليدي، ما ساهم في انتشار الشائعات والأخبار المغلوطة بنسبة وسرعة أكبر.

يؤدي انتشار الشائعات دون شك الى التلاعب بالرأي العام ويؤثر على خيارات الناخبين لذا لا يمكن رصد العملية الانتخابية ومراقبة ديمقراطية الانتخابات دون النظر الى تأثير المعلومات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي.

يذكر ان اضطراب المعلومات بكافة أشكالها، أكانت خاطئة او مضللة، من شأنه التأثير على خيارات الناخبين و الفساد نزاهة العملية الديمقراطية. وان المعلومات الخاطئة هي معلومات غير صحيحة لكن الشخص الذي ينشرها يعتقد أنها صحيحة فيما المعلومات المضللة هي معلومات كاذبة والشخص الذي ينشرها يعلم انها خاطئة، وهي بالتالي كذبة متعمدة مع سبق التصميم. وهناك نوع آخر من المعلومات الضارة وهي معلومات تستند الى الحقيقة والواقع ولكن يتم استعمالها لإلحاق الأذى اشخاص او مجموعات.

توزع المراقبين والمراقبات

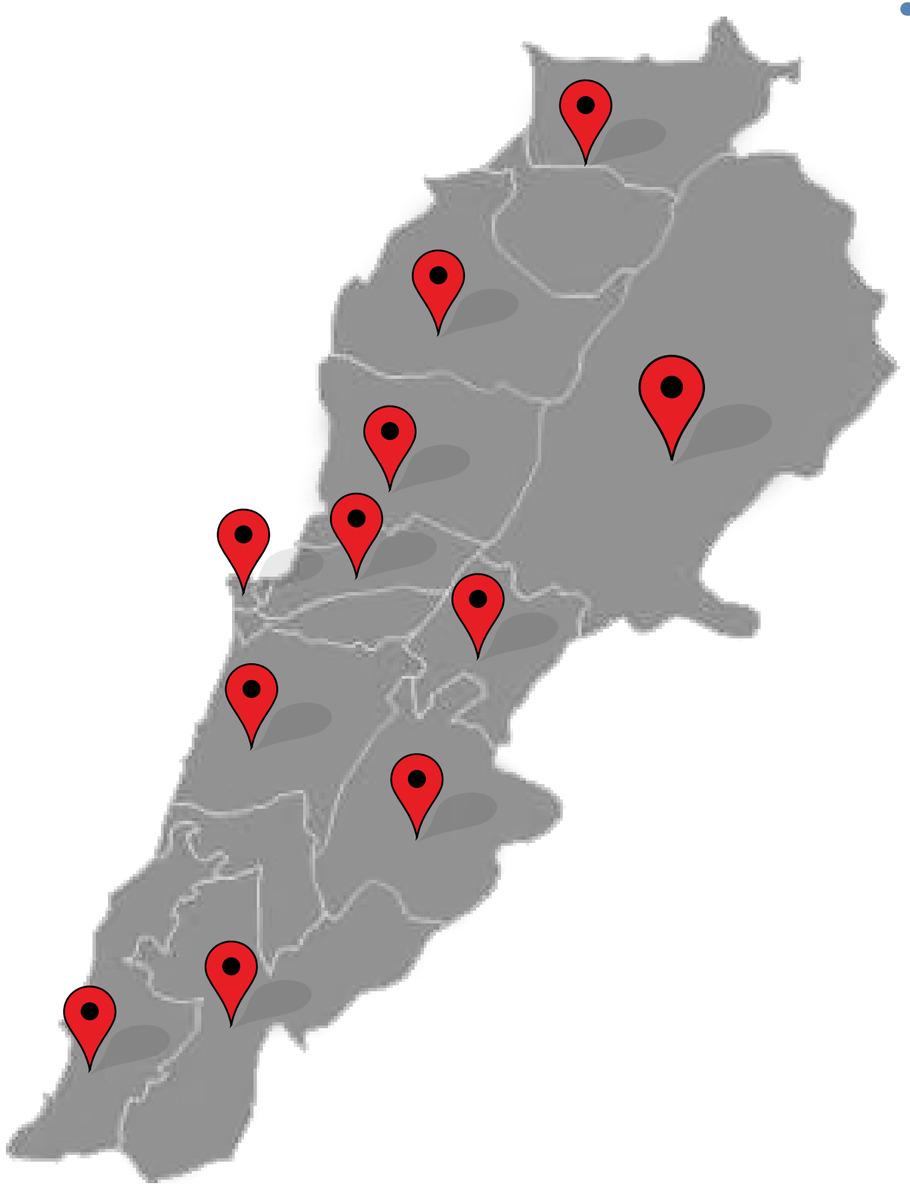

.03 نتائج الرصد وتحليلها: تفاعلات الناس مع الانتخابات لم تبدأ

بحسب البيانات التي تم رصدها من خلال Social listening عبر مجموعات واتساب ومواقع التواصل الاجتماعي المفتوحة ومنها تويتر وفايسبوك وانستغرام وتيك توك والمقابلات مع مراقبين ومراقبات LADE عن الأجواء السياسية الحالية ومشاركة الرأي العام في العملية معارك الانتخابية، تبين أن هناك جمود لا بل انعدام لتفاعلات ومشاركة الناس في أي حدث مرتبط بالانتخابات المقبلة مقارنة بانتخابات ٢٠١٨

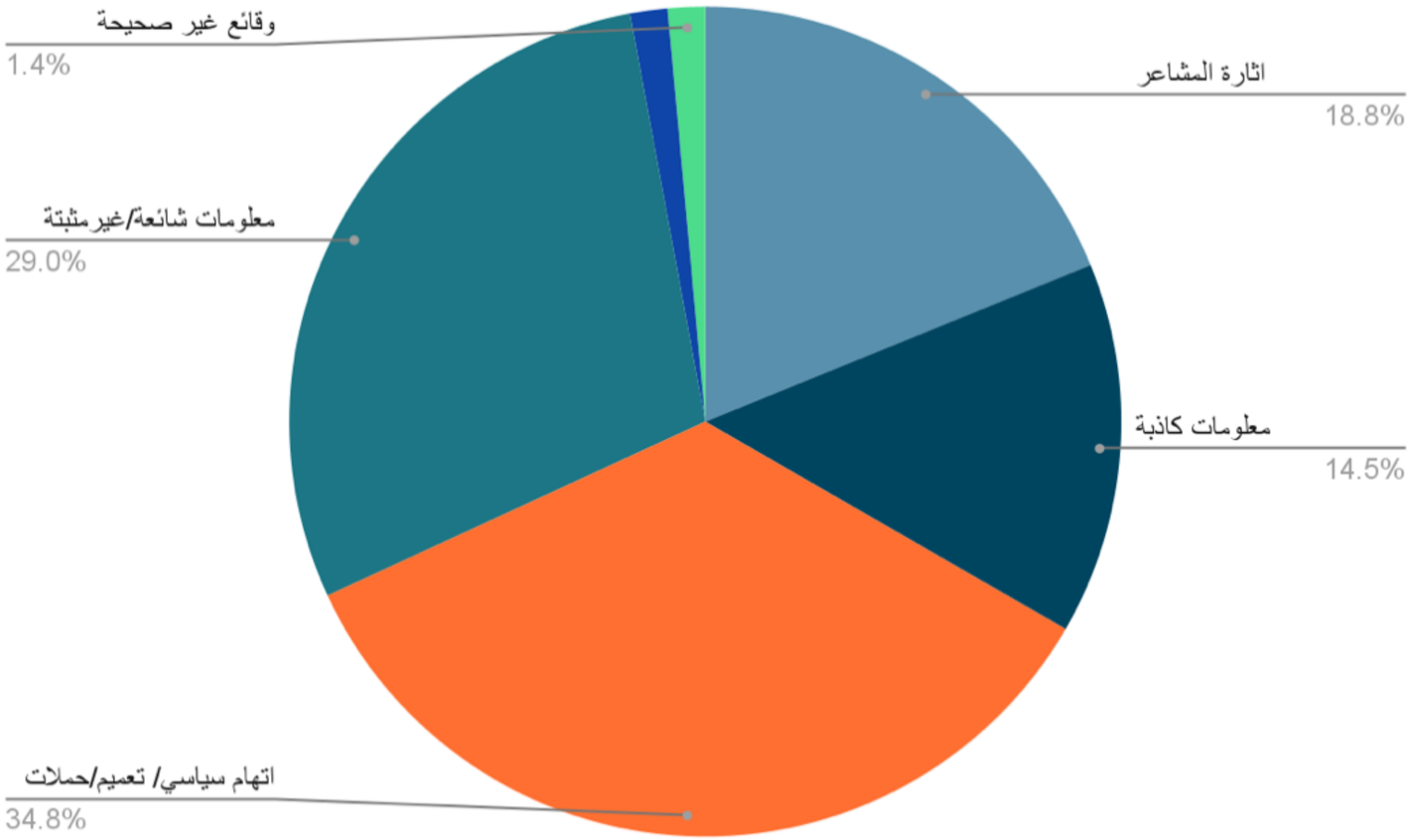

أما من ناحية رصد أنواع الأخبار المغلوطة والمضللة، حددت البيانات المرصودة خمسة أنواع من أخبار وتفاعلات للانتخابات النيابية تمت مشاركتها عبر كافة وسائل التواصل الاجتماعي:

في هذا الإطار، هيمنت الاتهامات السياسية والتعاميم في تفاعلات الناخبين (٣٤.٨٪) كما والمعلومات الشائعة و غير الدقيقة (٢٩٪) الهادفة للتشهير او تمجيد الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات.
ومن ناحية أخرى، بهدف تضليل الناخبين واستمالة عواطف الرأي العام، برزت المعلومات الكاذبة (١٤.٥٪), الوقائع غير الصحيحة (١.٤٪) كما وتفاعلات لإثارة المشاعر (١٨.٨٪) في البيانات المرصودة .

1#

بينت البيانات المرصودة أن خطابات المرشحين تمحورت حول مواضيع أكثرها كان مرتبطا بالانتخابات، الحياد، الأموال والسياسات النقدية، انفجار مرفأ بيروت. ركز المرشحون خطاباتهم خلال حملاتهم الانتخابية على هذه المواضيع بغية استمالة عواطف الناخبين وكانت هذه التصريحات بمعظمها آراء غير مستندة على وقائع ويمكن وضعها في إطار الترويج السياسي.

وعلى الرغم من اهتمام الناس بهذه المواضيع الا ان التفاعل مع هذه التصريحات والخطابات كان قليلا، ويمكن اعتبار التفاعل الاعلى جرى من قبل المتحزبين ترويجا لأفكار الأحزاب التي ينتمون إليها.

خطابات المرشحين تركز على استمالة عواطف الناخبين

من خلال رصد تصاريح المرشحين وتفاعلات الناخبين عبر تطبيق تويتر، يحدد المخطط أعلاه الهاشتاغ الأكثر تداولا بين الرأي العام بحسب البيانات المرصودة ومنها: انتخابات ٢٠٢٢، وهلق شو، كشف الحسابات، كلن يعني كلن...

انتخابات2022

كلن_يعني _كلن

دقيقة_مع_جبران

نحنا_قدا

المحكمة الدولية

خلي_عينك_دولار_لبنان

ثابتون_اليوم_وغداً

فضيحة_كبرى_قبل_الانتخابات

حوار _انتخابي

وجهان لعملة واحدة

كشف_الحسابات

القوات_اللبنانية

حزب الله

تسليم لبنان لايران لن يكون

مع وعي الشباب

و هلق شو

#2 المشاكل اليومية والنقمة على السياسيين هي الأولوية

تهيمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليومية وسوء الأحوال على خطاب الناخبين وتشكل أولوية عند أغلب المواطنين. لذا برز غياب شبه كامل لانخراط وتفاعل المجتمعات المحلية مع الحملات الانتخابية والمعارك السياسية كما وبرزت نقمة على الأحزاب التقليدية والسياسيين عبر وسائل التواصل الاجتماعية على تويتر، فيسبوك، تيك توك وانستاغرام والخاصة كتطبيق واتساب.

أظهرت البيانات التي تم جمعها ان العملية الانتخابية على الصعيد المحلي لم تبدأ بعد، لاسيما مقارنة بالانتخابات الماضية عام 2018 التي بدأت فيها المعركة الانتخابية والمعارك السياسية بين المرشحين قبل أشهر من الانتخابات بحسب المراقبين الذين رصدوا الانتخابات الماضية.

#3 الخوف من عدم القدرة على التغيير هو أساس عدم المشاركة

غابت مواقف الناخبين السياسية حول القوى التغييرية الجديدة الذين ترشحوا الى الانتخابات بالرغم من ان هؤلاء الناخبين كانوا من داعمي تظاهرات 17 تشرين الأول 2019.

ويفسر المراقبون هذا الغياب بسببين:

الأول خوفهم من ان يعيد التاريخ نفسه مع انتخاب الطبقة السياسية الحالية

والثاني يكمن في غموض وضبابية مشهد مرشحي قوى التغيير

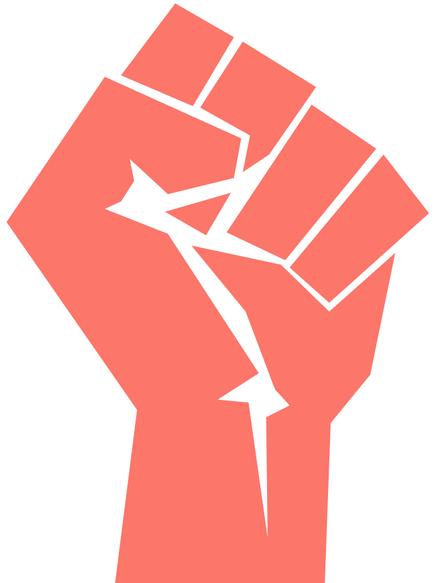

#4 الخوف من الإلغاء السياسي عند الطائفة السنية

برزت ردات فعل طائفية في بعض تفاعلات الناس في المناطق الانتخابية ذات الطابع السني في أجواء من الخوف بين الوجود والالغاء، وذلك كنتيجة لإعلان الرئيس سعد الحريري الممثل الأساسي للطائفة السنية وتيار المستقبل تعليق العمل السياسي في لبنان وعدم خوض الانتخابات النيابية المقبلة مع تأييد سني جماعي لهذا الموقف، وخصوصا في ظل غياب منافسات سياسية قوية تمثل الطائفة.

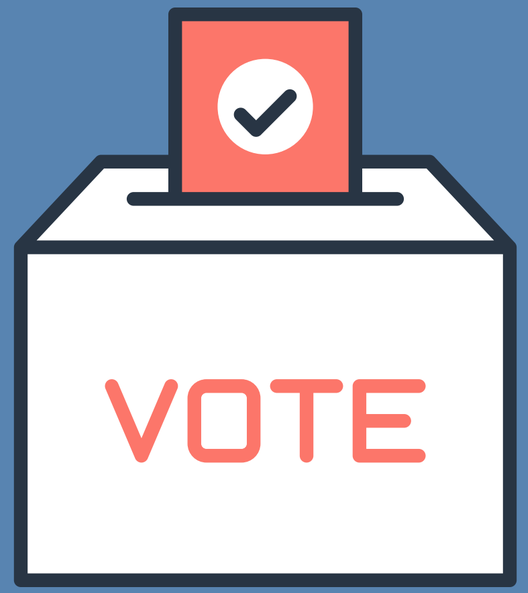

#5 تمويل الحملات الاعلامية لم يبدأ بعد

ان الحملات الانتخابية التي اعتاد المرشحون القيام بها قبل الانتخابات تأخرت مقارنة مع انتخابات 2018 بحسب المراقبين الذين واكبوا الانتخابات الماضية. وقد يكون السبب النقص في تمويل الحملات وعدم استخدام اموال الاحزاب بعد في الحملات الاعلامية ما يرجح احتمالية سيناريو شراء الأصوات قبيل فترة الانتخابات.

04. التحقق من أخبار مغلوطة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برز ٣ أخبار تم تداولهما في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما لناحية استغلال المؤسسات العامة للترويج والدعاية السياسية وترشح نواب هم مستعدون أمام القضاء في قضية انفجار مرفأ بيروت:

الخبر الأول:

تم تداول فيديو بتاريخ 14 كانون الأول 2021 عبر تطبيق "تيك توك" يظهر اعتراض مواطنين في بلدة المرج على تركيب لافتة باسم "أهالي بلدة المرج" مناصرة للرئيس سعد الحريري من قبل البلدية تحضيرا للانتخابات النيابية.

يطرح هذا الفيديو اشكالية قانونية تعليق البلديات اللافتات الحزبية. قام فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز بمراجعة القوانين الانتخابية لهذه الناحية. وتبين ان نص المادتين 76 و 77 من قانون الانتخابات لا تجيز لموظّفي الدولة والمؤسسات العامّة والبلديات واتحاد البلديات الترويج الانتخابي لمصلحة مرشّح أو لائحة كما ويتوجّب على البلدية باشراف السلطات المختصّة تحديد الأماكن المخصّصة لتعليق الإعلانات الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية. إذا فان هذا الفيديو يوثق مخالفة لقانون الانتخابات، مما يعرّض البلدية للمساءلة والمحاسبة من قبل هيئة الإشراف على الانتخابات بحسب المادة 19 من القانون.

التحقق من أخبار مغلوطة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برز ٣ أخبار تم تداولهما في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما لناحية استغلال المؤسسات العامة للترويج والدعاية السياسية وترشح نواب هم مستعدون أمام القضاء في قضية انفجار مرفأ بيروت:

الخبر الثاني:

تم رصد تفاعل المواطنين على الصعيد المحلي في عدة مناطق عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع حراك أهالي ضحايا المرفأ الرافض لقرار حركة أمل في إعادة ترشيح النائب علي حسن خليل في محافظة الجنوب قضاء مرجعيون، والنائب غازي زعيتر في محافظة بعلبك الهرمل في البقاع إلى الانتخابات النيابية 2022، زاعمين بعدم قانونية هذا الترشيح اذ ان المرشحين مدعى عليهم في ملف انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 .

يطرح هذا التفاعل اشكالية مدى قانونية ترشح مطلوبين الى التحقيق القضائي مثل قضية ترشح النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر. قام فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز بمراجعة القوانين الانتخابية لهذه الناحية. في مراجعة لقانون الانتخابات رقم 44 بتاريخ 17/6/2017 في المادة الثامنة منه حول الشروط التي تمنع من الترشح، لا تتضمن هذه المادة أي فقرة متعلّقة بحرمان المدعى عليهم قضائيا من الترشح إلى الانتخابات النيابية. إذا، قانونيا يمكن للمدعى عليهم بالترشح للانتخابات النيابية اذ ان "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

التحقق من أخبار مغلوطة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برز ٣ أخبار تم تداولهما في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما لناحية استغلال المؤسسات العامة للترويج والدعاية السياسية وترشح نواب هم مستعدون أمام القضاء في قضية انفجار مرفأ بيروت:

- **الخبر الثالث:**

تساءل أحد رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحته على فايسبوك، عن مدى قانونية تقديم التبرعات من قبل المرشحين للانتخابات، معتبرًا أنها "ليست لوجه الله بل دعاية انتخابية وزبائنيّة، ويجب تسجيلها على هؤلاء المرشحين وهي كفيلة بإبطال نيابتهم في حال تبيّن انّهم يخالفون الأصول القانونيّة في الانتخابات الديمقراطية" وتابع متسائلًا "هل هذه التبرّعات يتم تسجيلها ضمن المصاريف الانتخابيّة؟". كما وأرفق منشوره بصورٍ تظهر أخبار عن عدد من النواب المرشحين للانتخابات كنعمة افرام و سيمون أبي رميا و إميل نوفل، تتحدث عن تقديمهم مساعدات عينية من مادة المازوت لقسم الأشغال في مناطقهم من أجل فتح الطرقات المقطوعة بالثلوج.

من هذا المنطلق, يطرح هذا التفاعل إشكالية مدى قانونية هذه التبرعات: فيجيز قانون الانتخابات للمرشح، في المادة 60 المتعلقة بالإنفاق والتمويل، أن ينفق من أجل حملته الانتخابية مبالغ من أمواله الخاصة. وبحسب قانون الانتخابات, عند تقدم أي مرشح للانتخابات عليه إعطاء اسم مدققه المالية وعليه في نهاية كل شهر يتقدم المدقق ببيان حسابي لهيئة الاشراف على الانتخابات، وفي نهاية الفترة الانتخابية يتقدم المدقق ببيان حسابي شامل عن كل المصاريف الانتخابية، ولكن الخطوات المعتمدة من قبل هيئة الإشراف على الانتخابات للتدقيق بالمعلومات الواردة بهذه البيانات غير معروفة.

إذًا، هذه التبرعات من المفترض أن تحتسب ضمن سقف الإنفاق الانتخابي، ولكن ما من دلائل أنها كلها تحتسب، كما أنها أيضًا مخالفة لقانون الانتخابات في ظل غياب آلية لمراقبة إنفاق الأشخاص والأحزاب والمجموعات على مدى السنوات السابقة.

LADE
LEBANESE ASSOCIATION
FOR DEMOCRATIC ELECTIONS

مهارات
Maharat

للمزيد من المعلومات أو لارسال
شائعات، يرجى التواصل معنا:

factometer@maharat-news.com
info@maharatfoundation.org

Supported by:

Government of the Netherlands

Telephone
0096176971616

Website
maharatfoundation.org

Address
New Jdeide, Azure Center, 5th Floor